سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٤٧) ٢٠١٣/٧/٢٩

ديبلوماسية الائتلاف الوطني.. واستمرارية الثورة

علي الشيخ منصور

أجرى وفد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة برئاسة أحمد الجربا محادثات لأول مرة بين المعارضة السورية والدول ال١٥ الأعضاء في مجلس الأمن الدولي في نيويورك يوم الجمعة ٧/٢٦، وبحضور كل من روسيا والصين المؤيدتان لنظام الأسد. خاطب رئيس الائتلاف أحمد الجربا أعضاء مجلس الأمن ومن خلالهم العالم أجمع بلغة ديبلوماسية يمكن للمجتمع الدولي أن يفهمها، حين قال أن أصل العنف في سوريا يرجع إلى القمع الأعمى الذي كانت تمارسه السلطة السورية، مضيفاً «نحتاج الى ضغط دولي أقوى ليوافق نظام الاسد على انتقال سياسي».

حتى مارك ليال غرانت سفير بريطانيا لدى المنظمة الدولية ومهندس الاجتماع أوضح أن المعارضة السورية وجهت رسالة «ايجابية للغاية حين أدلى رئيس الإئتلاف أحمد الجربا ببيان قوي جداً حول الالتزام بوحدة سوريا وبالديمقراطية والتعددية، كما أدان فيه التطرف ورفض الإرهاب». وأضاف غرانت بأن الائتلاف الوطني على استعداد لحضور مؤتمر جنيف ٢ شرط أن يلتزم النظام أيضاً تماماً بنتائج مؤتمر جنيف الأول والبيان الصادر عنه، الذي تحدث عن تحول سياسي من خلال هيئة حكم انتقالي ذات سلطات تنفيذية كاملة بالتراضي، موضحاً أن سلطات تنفيذية كاملة، في رأيه، تعني السيطرة على كافة أجهزة الحكومة بما في ذلك القوات المسلحة والأمن. وقد أيد السفير الفرنسي أور هذا التصور متسائلاً «هل تتصورون معنى سلطة تنفيذية بدون السيطرة على الجيش والأمن وسط حرب أهلية؟ أعتقد ان اجتماع اليوم كان مهما جداً». وفيما يتعلق بوجهة نظر الجربا حول رحيل الأسد أوضح غرانت أننا «لم نناقش التوقيت الدقيق لرحيل الأسد، ولكن من الواضح أنه يعتقد، كما نعتقد نحن، أن بيان جنيف يوضح أنه عندما يكون هناك تحول سياسي، مع حكومة انتقالية بالتراضي ذات سلطة تنفيذية كاملة، لن يكون للأسد أي دور». يمكن القول أن قيادة الائتلاف الوطني المنتخبة منذ شهر تقريباً، منحت الشأن الديبلوماسي الأولوية على جدول عملها الراهن، فبعد زيارات للسعودية ومصر، انتقلت قيادة الائتلاف برئاسة أحمد الجربا وبصحبة اللواء سليم ادريس قائد الجيش السوري الحر إلى باريس، حيث قام الوفد بمحاولة غير مجدية لإقناع الرئيس فرنسوا هولاند بتسليم أسلحة إلى المعارضة السورية، لكنهم نجحوا في حث باريس على زيادة دعمها الانساني والاغاثي، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الدعم للمعارضة السورية. حتى أن السفير الفرنسي الدائم لدى الأمم المتحدة «جيرار أرو» أكد موقف حكومته الداعم للمعارضة السورية، مشدداً أن الائتلاف الوطني السوري هو الممثل الشرعي الوحيد لسوريا، إذ نال تأييد ١٠٧ أعضاء في الجمعية العامة مقابل رفض ١٢ عضواً فقط. ولم تختلف نتيجة لقاء وفد المعارضة السورية مع وزير الخارجية الأمريكي في مبنى البعثة الامريكية للأمم المتحدة، والتي استمرت لساعة وربع الساعة وصفها جون كيري بأنها كانت مفيدة جداً، مشددا على دوره في إقناع المعارضة السورية بالانفتاح أكثر على الحل السياسي، متجاهلاً كل الآراء التي تصدح داخل الادارة الأمريكية وعلى هامشها مطالبة بضرورة تسليح المعارضة السورية، قبل أن ترتفع تكلفة التأثير فيما يجري ضمن المنطقة. «رسالة مجلس الأمن بسيط: لايوجد حل عسكري»، كما عبر عنها السفير الفرنسي أور. لكن رسالة السوريين التي حملها الائتلاف المعارض إلى أصدقاء سوريا تطالب بالسلاح أولاً، وهي الرسالة الوحيدة التي تترجم استمرار الثورة حتى إسقاط النظام.

الافتتاحية

التوازن العسكري

سامي شيحان

الثورة في سوريا واحدة بالمعنى السياسي والتاريخي والجغرافي أيضاً، ليس هناك ثورة في حلب منفصلة عن حمص، وليست الثورة في إدلب مفصولة عما يجري في درعا أو ريف دمشق، مع أن النظام البائد خسر معركته بالمعنى السياسي والأخلاقي منذ الشهر الأول للثورة حين واجه أطفال درعا بالقمع والترهيب، لكنه مستمر بقوة آلته العسكرية المدعومة من ترسانة السلاح الروسي والإيراني، التي خسر بهما أيضاً، حتى أنه اضطر للاستنجاد بحلفائه في قم، للنزول إلى القتال في معاركه، حتى لو أخذت بعداً طائفياً، ولو أدى ذلك إلى تمزيق سوريا.. المهم أن يبقى على كرسيه الذي ضعضعته الثورة وأزالت قوائمه.

وهو الآن، رغم بعض الانتصارات التي يسعى إليها في حي الخالدية أو سواها، بهدف تدعيم الروح المعنوية المنهارة لجنوده وشبيحته، وإيقاظ أوهام الدولة المسخ في الساحل ووسط سورية، والتي تكلفه يومياً أطنان من القنابل والبراميل والأسلحة الكيميائية، يدرك أنها معارك جزئية، وأنها انتصارات على مساحة من الدمار لا تتيح له إمكانية البقاء فيها، مما يبقي إمكانية استعادتها رهن بمتغيرات ميدانية وتكتيكية قد تتقدم أو تتأخر، لكن الثورة ككل وبعيدا عن هذه المعارك الجزئية، ما زالت تتقدم في درعا وتتقدم في إدلب وتتقدم في حلب.

وقد أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان عن مقتل اكثر من ١٥٠ عنصرا من القوات النظامية في بلدة خان العسل يومي ٢٢ تموز (يوليو) و٢٣ منه في البلدة ومحيطها، رغم إدانتنا للإعدامات الميدانية التي ارتكبت بحق عناصر وشبيحة للنظام بعد أسرهم، لكن معركة خان العسل بمعنى ما ليست تكتيكية، كما يتقدم الجيش الحر في محيط مدينة دمشق من جوبر باتجاه العباسية، وفي المليحة، وقد تمكنوا من قصف مواقع حزب الله في السيدة زينب شبعا المتاخمة للمطار الدولي.. وما زال التوازن العسكري إيجابيا في درعا وإدلب أيضاً.

المعارك العسكرية ما بعد القصير

نبيل حيفاوي

تمضي الأحداث العسكرية في المواجهات بين الثوار وقوات النظام، على امتداد الأراضي السورية، لتكشف عن حقائق جديدة، لا تروق للنظام وحلفائه، وهم من اعتبر نتائج معركة القصير، بداية الحسم الشامل للمواجهة مع الثوار على مساحة الأراضي السورية. وسارعوا في حينه إلى حملة إعلامية وسياسية كبيرة، جندوا لها كل ما لديهم من طاقات، وأعدوا برامجهم الدعاوية على امتداد الوقت، ومن المنابر كافة، بمن فيهم الحلفاء (طهران وروسيا وحزب الله).

وربما صدقوا أنفسهم، أو راقت لهم الفكرة، فصدقوها، وأعلنوا عن بدء «تحرير» حلب، وبالفعل شنوا هجوما كبيرا على ريف حلب الشمالي والشرقي، وشرعوا بزف البشائر عن قرب استعادة المحافظة، ريفها والمدينة باعتبارها العاصمة الاقتصادية لسوريا، وثاني اكبر مدنها.

وأخذتهم العزة بالاثم، مستفيدين من الدعم الدولي، والتلكؤ لغالبية العالم الذي يدعي دعم الشعب السوري، كما استمرار تدفق أسلحة جديدة ونوعية، روسية وإيرانية. وتكاثر عدد الميليشيات الطائفية اللبنانية الايرانية العراقية، ومن خبرة الجنرالات الروس الذين يخططون للعمليات البربرية التي تطال عموم البلاد.

وهذا ما بينته هجماتهم المتزامنة، على حمص وريف دمشق، الى جانب تركيزهم الدعاوي على معركتهم «لتطهير حلب».

وبدا للناظر في الأيام الأولى، وكأن قوات النظام تتقدم في ريف دمشق، وتنجز بعض الانتصارات في مدينة حمص. غير أن ما أعلنوه عن تحرير حلب، كان وهما ما بعده وهم.

وكانت هزيمتهم في خان العسل، نقلة نوعية في ميدان المعركة، اعتبرها عدد من المحللين، تحولا استراتيجيا، سيؤثر على شمال البلاد ووسطها، كما سيعزز قدرة الثورة على الانطلاق قدما لانجازات جديدة.

في هذه الأثناء، كانت القوى المقاتلة في جنوب البلاد، تتقدم لتحقق توسعا ملحوظا على الأرض، كما اتضح في محافظة درعا، وانتصار الجيش الحر في معركة تحرير نوى، التي تعد أهم مراكز الجيش النظامي في جنوب سوريا. ولم يقتصر الامر على نوى، فتم تحرير قرى وبلدات جديدة، تكاد تشمل بمجموعها ، ما يقرب من الثمانين بالمئة من مساحة أراضي المحافظة.

ولم تكن هجمات قوات النظام وحلفائه على القابون وبرزة ومخيم اليرموك، أفضل حالا. وفي اليومين الأخيرين، انتقل الجيش الحر من الدفاع إلى الهجوم، وأعاد سيطرته على عدد من المواقع على الطريق الدولي بين دمشق وحمص، في منطقة حرستا، وفي القابون، بعد إنزال الجيش الحر ضربات موجعة بالتحالف الدموي للنظام. وفي حمص، استطاع النظام التقدم، لكن بالمساحات التي دمرها، وليس بالسيطرة على مواقع جديدة فيها.

مجمل المشهد الميداني، يمكن تسميته: نجاح الثوار باستيعاب نتائج سقوط القصير، ومعاودة رصّ الصفوف، والمبادرة لتوجيه ضربلا جديدة لقوات النظام ، في أكثر من مكان.

ومن يراقب الاعلام الحربي للنظام، يلحظ الارباك، والتهافت، وهبوط مضمون الدعاية «الانتصارية»، والعودة الى خطاب نبرته أقل غطرسة، لكنها ليست أقل كذبا، وذلك لشد عزيمة الموالين، ومنع انهيار معنوياتهم.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار قيام القوى المتطرفة «النصرة

والقاعدة»، بمشاغلة الجيش الحر، والحاضنة الشعبية للثورة، واستنزاف جهودهم، وفتح معارك تبدد بعض قواهم، وهو ما يكسب النظام أوراقا سياسية معنوية، وميدانية عسكرية، مع ذلك كان التقدم، أو على الأقل، الصمود في بعض المناطق، له دلالة على ماتمتلكه الثورة من قدرة وإرادة، بالرغم من النقص الكبير في الامكانات التسليحية واللوجستية والتكنيكية. الأمر الذي يشير إلى مايمكن للثورة أن تحرزه من سرعة بالتقدم في مواجهة النظام، في حال توفر تلك الإمكانات لها.

وبالنتيجة، فإن ما بنى عليه النظام وحلفاؤه من آمال بتقدم شامل بعد القصير، تبينت بأنها لا تعدو أوهاما مبنية على الغطرسة أولا، وعلى الخطأ في الحسابات ثانياً.

لقد نجحت الثورة بامتصاص نتائج خسارة القصير، والمبادرة إلى منع تكرارها في مناطق أخرى، والتعويض عنها بالمعنى العسكري، وذلك سيمهد لتكون القصير وسواها، في المستقبل، في مكانها ، حصنا للثورة.

مخيم اليرموك والبعد الفلسطيني في الثورة

جمال حمود

القصف الجنوني الوحشي، تركز في الأيام الأخيرة، من بين ماتركز، على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين. مما أوقع عشرات الشهداء ، ومئات الجرحى. إضافة للدمار الهائل الذي لحق بمنازل المدنيين، ومحالهم التجارية. ولم تنج المدارس والملاجئ من التدمير. حيث استخدم النظام السلاح الصاروخي، الذي يتمتع بطاقة تدميرية هائلة، عندما يسقط على المناطق المكتظة بالسكان.

وكان النظام قد حاصر مدخل المخيم الرئيسي، ومنع دخول وخروج المواطنين، وحرمهم من وصول المواد الغذائية، والإسعاف للجرحى.

هذا الأمر كان له أثر بالغ على الناس. وكل اعتقادهم أن «قدسية» قضيتهم، تفترض تعاملا مختلفا من النظام معهم. وشرعوا في بيانات نشطائهم وهيئاتهم المدنية، يستصرخون العالم لرفع الموت والدمار عن مخيمهم!!

لكن العكس تماما هو الذي حصل، القتل بدم بارد، وتوجيه الإهانات التي تمس كرامة الفلسطينيين الوطنية والإنسانية. ولسان حال رجاله، كما عبروا عنه: «لقد خذلتمونا»، قاصدا أن الفلسطينيين لم يقفوا إلى جانبه في معركته ضد الثورة.

حقيقة الأمر، أن الفلسطينيين، لم يكونوا راغبين بالدخول في الصراع الجاري، لكن النظام، وأدواته الفلسطينية، منظمة جبريل، وعدد من الفصائل التي تأتمر بقرار السلطة، بدأوا بتشكيل «ميليشيا» موالية، تعمل على إرهاب السكان، وتنظم تظاهرات التأييد وتستفز مشاعر الفلسطينيين ومواقفهم الأخوية من الشعب السوري الشقيق.

وعندما تداعت الأمور نحو اضطرار الفلسطينيين للتعبير السلمي عن موقفهم، أقدم النظام وأدواته على قمعهم والبطش بهم.

لقد كان الظن عند الفلسطيني، انه لن يكون معرضا لهذه الدرجة من البطش والانتقام، احتراما لخصوصية قضيتهم، وما لحق بهم من مآسي طوال أكثر من ستين عاما. ولكن سرعان ما اكتشفوا أنهم مستهدفون، تماما كما السوريين، وربما بشكل أشد. مالحق بالفلسطينيين، هو تماما مالحق بالسوريين وزيادة. لكن الظن لدى الفلسطينيين، بأن مؤامرة للنيل من قضيتهم، تكمن وراء سلوك النظام، فيه مبالغة، غير مبنية على معطيات حقيقية، ولذلك من غير المجدي، فصل مايتعرضون له من بطش وتنكيل، عن مايتعرض له الشعب السوري.

أما تصغير بعض الفلسطينيين ما يلحق بالمخيم، بالجانب الإنساني، والعمل على حل مشكلات الفلسطينيين الحياتية، بمناشدة النظام والتوسل إليه عبر أدواته، لا يعدوا كونه أوهاما، ربما يستغلها النظام للمساومة وتأليب الفلسطيني على الثورة السورية.

وكذلك فإن اعتبار مالحق بالفلسطينيين في سوريا، مؤامرة عليهم، معزولة عن مصير سوريا، هو كلام عاطفي، لا أساس له، إلا إذا ربطنا بين الفائدة التي تحققها إسرائيل من تدمير سوريا على يد النظام، ونتائجه على الصراع مع العدو، حيث يلحق بالقضية الفلسطينية ضررا بالغا.

نصل بالنتيجة أنه لا خصوصية للفلسطينيين في الصراع الجاري، فهم ليسوا مستهدفين أكثر أو أقل. وما البطش بهم سوى جزء من سياسة النظام، لإلحاق الهزيمة بثورة الحرية.

حرية – العدد (٤٧) ٢٠١٣/٧/٢٩

هل بدأت رحلة الجوع في حياة السوريين

نعيم نصار

قال مرة حكيم ايطالي: (الجوع عدو الكرامة). والمؤكد أن مضمون هذا القول يطبقه النظام السوري منذ أمد طويل، حيث تحول الحديث عن الغلاء إلى هاجس يومي للسوريين في مختلف المناطق.

الغلاء الذي كان السوريون يطوقونه بجهد زائد في الأحوال الطبيعية من خلال أعمالهم الإضافية، وصل هذه الأيام إلى حدود غير مسبوقة، ويبدو أننا دخلنا مرحلة الجوع، بعد أن تحول الوضع المعيشي للناس إلى لعبة موت جديدة تقودها حكومة النظام والتجار، المتحالفان بالسر والعلن، والاختلاف بينهما والاتفاق يعود على الناس من خلال غلاء جديد متجدد كل يوم، فأسعار بعض المواد حتى كتابة هذه السطور: صفيحة زيت الزيتون ١٥ ألف ليرة سورية، ليتر زيت المازولا ٦٧٥ ل.س، لحم العجل ١٨٠٠ل.س للكغ، ولحم الغنم ١٨٠٠ ل.س، اللوبيا ٢٥٠ ل.س، البندورة ٦٥ ل.س، الخيار ٦٠ ل.س، البطاطا ٧٠ ل.س. جرزة البقدونس ٢٠ ل.س. البصل اليابس ٧٠ ل.س.

٥٠٠ ل.س كغ الفروج، الدبوس ٨٥٠ ل.س، الصدر ١٠٠٠ ل.س. بينما وصل سعر كغ الحمص (المسبحة) إلى ٣٥٠ ل.س، الخبز السياحي ١٦٠ ل.س للكغ، الليمون ٥٠٠ ل.س، حليب البقر ١٥٠ ل.س، ومن مشاهد الجوع التي رأيتها في أحد مطاعم ريف دمشق: امرأة نازحة تشتري ب٥٠ ل.س (مسبّحة) واتضح أنها لم تحصل إلا على أقل من ٢٠٠غرام.

ومع انتشار التسول عموديا وأفقيا في مختلف المناطق، صارت الحياة اليومية كابوس مطبق على صدور الناس.

وسائل الإعلام بمختلف أشكالها الموالية للنظام، والمعارضة له، استغلت الأزمة المعيشية لتخزض فيها، فهناك يوميا أكثر من تقرير عن الغلاء والحصار المعيشي الذي يلاحق السوريين، والقاسم المشترك في معظم الكتابات في وسائل إعلام النظام هو التحدث عن التجار وكأنهم (أشباح) غير معروفي الأسماء.

خذو مثلا ما كتبته فاطمة حسين في جريدة الثورة الحكومية بتاريخ ١٣ تموز الجاري، تحت عنوان (رفقا بالعباد) حيث تشرح أن المجرم ليس من يقتل ويذبح ويقطع فقط (تقصد المعارضة المسلحة طبعا) ولكن هناك مجرما من نوع آخر ألا وهو ذاك التاجر الذي يأكل من لحم المواطن السوري عن طريق الاستغلال واحتكار المواد التموينية، ومن ثم يفردها في السوق بأسعار تناسب جشعه وطمعه فقط، وليس جيب المواطن، فهو والمسلح معا في نفس الخندق ويسددان على نفس الهدف وهو القضاء على حياة المواطن، ولكن التاجر الجشع يتبع أسلوب الموت البطيء متلذذا بتعذيب المواطنين الأبرياء.

كما نقرأ كلمة (التجار) في مادة الأخت، بدون أسماء معروفة، وكأنه يكفي أن نملأ البياض ب (الحكي) حتى يخاف التجار الجشعين.

(يوسف علي) يكتب في جريدة تشرين الحكومية عن التجار في أسواق اللاذقية بتاريخ ٢١ تموز الذين استغلوا الوضع وبدأوا باحتكار المواد والتلاعب بالبيانات الجمركية والفواتير، وهؤلاء التجار أنفسهم كانوا يرفعون الأسعار بحجة الدولار، وعندما انخفض سعر صرف الدولار لم تنخفض الأسعار.

وينشر النظام رواية ملخصها أن انتصارات (بواسل الجيش) مستمرة على الجبهات العسكرية المختلفة، (طبعا الجبهات في حلب وريفها وداريا والغوطة وحوران وغيرها)، ويجب أن يتماشى هذا الانتصار العسكري مع انتصار اقتصادي، ولابد من محاسبة من يتاجر بقوت الناس وأحوالهم، ويعبر عن هذه الرواية ماكتبه (أحمد ضوا) في جريدة الثورة حيث يوصف الحرب في سوريا (يقصد طبعا الحرب على النظام) بأنها حرب كونية، حيث طغى الحديث عن غلاء الأسعار وارتفاع سعر صرف الليرة (لايقول انخفاض قيمة الليرة) على غيره من القضايا الأخرى، بحكم ارتباط ذلك مع حياة المواطنين وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الحرب الشرسة التي تتواصل فصولها على جميع مناحي الحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية للشعب السوري، وطبعا السيد ضوا يثني على إجراءات الردع الحكومية التي عبر عنها بمرسوم يعاقب كل من يتعامل بغير الليرة السورية بالحبس من ٣ سنوات إلى ١٠ سنوات، ويطالبها بالمزيد من الخطوات العقابية، لأن (تجار الأزمات) و(الإرهابيون الاقتصاديون) المتلاعبون بسعر صرف الليرة هم سبب الوضع المعيشي الخانق.

ضوا لا يريد أن يعترف أن أحوال الاقتصاد السوري هذه الأيام كارثية، قارب حدّ انهيار اقتصادي أوصل قطاعات سكانية كبيرة إلى مستوى الجوع الفعلي، والسبب يعود لسياسات النظام الأمنية والعسكرية، حيث توقفت عجلة الإنتاج في مختلف المجالات الاقتصادية وما تبقى منها باقي بفعل قوة الحياة ليس إلا.

صحيفة (الوطن) القريبة جدا من النظام تحدثت يوم ٧ تموز الجاري عن صراع بين وزارة الاقتصاد والتجار مع بداية شهر رمضان، تحاول فيه الاقتصاد تقليم أظافر التجار واخذ مكانهم في السوق لمنع احتكار السلع والتلاعب بالأسعار.

وطبعا يمكن لأي مواطن سوري أن يسأل: أحقا تستطيع وزارة الاقتصاد تقليم أظافر التجار؟ ثم ألا يصنف هذا الكلام في خانة تضليل الناس والكذب المنهج عليهم ؟

حسين قاسم في صحيفة تشرين يعنون مادته المنشورة بتاريخ ٢١ تموز (جشع التجار حرم (الدرعاويين) من مكونات رئيسة لموائدهم الرمضانية. وفيها حديث عن جشع غير محدود للتجار، وأسعار تتضاعف بشكل جنوني في ظل غياب أي دور رقابي للجهات المعنية بالواقع التمويني.

طبعا نحن نتحدث عن حال المواطن في مناطق يسيطر عليها جيش النظام، مناطق يعتقد المؤيدون للنظام أن مؤسسات الحكومة ماتزال تعمل، ومنها وزارة التجارة الداخلية وجمعية حماية المستهلك، ولكن خلاصة منطقية لابد سيصل إليها كل صاحب عقل يفكر، وهي أن كل مؤسسات حماية المستهلك التي كانت تعمل قبل الثورة بنسبة ٢٠٪، غابت عن الأسواق بشكل كامل، لابل يمكننا القول إما أن هذه المؤسسات تعمل من باب رفع العتب، وكل وجودها هو شكلاني لا أكثر ولا أقل، أو لعلها جزء من آلة النهب الحكومية، لأن السوريين لم يسمعوا، وأظنهم لن يسمعوا على دور هذا النظام بمحاسبة واحدة علنية وقانونية لتاجر كبير يحتكر مواد تموينية أو غير تموينية.

يكتب سمير عطاالله في الشرق الأوسط عن أسعار كانت تتضاعف كل ٢٤ ساعة في زيمبابوي على أيام روبرت موغابي، وذلك عام ٢٠٠٧ –٢٠٠٨ وكانت الحكومة تعالج ذلك بطبع الورق النقدي، وظلت تطبع إلى أن توقف الشعب العظيم عن استخدامها.

ترى إذا بقي الانهيار الاقتصادي يسير بهذا التصاعد هل سنصل إلى مرحلة تضاعف الأسعار كل ٢٤ ساعة؟!.

والخلاصة أن من يقتل الناس بصواريخه وأسلحته الكيماوية غير عابئ بكل أشكال الموت الأخرى التي تحصل على الأرض بما فيها الجوع، الجوع الذي وصل إليه السوريين هو نتيجة سياسة النظام الأمنية العسكرية، وأظن أن مبادرة مجموعة شباب سوريون (خسى الجوع) على أهميتها غير كافية للوقوف أمام تطور الأزمة الاقتصادية.

مصر ـ اعتقالات لسوريين تثير مخاوف من الترحيل

هيومن رايتس ووتش

(نيويورك) ـ قالت هيومن رايتس ووتش إنّ على السلطات المصرية التوقف عن احتجاز السوريين تعسفياً والتهديد بترحيلهم بإجراءات موجزة لا تراعي التدابير القانونية الواجبة. وعلى السلطات الإفراج عن السوريين المحتجزين ما لم يتم اتهامهم فوراً بجرائم تستحق المحاسبة، وعدم ترحيل السوريين من حاملي تأشيرات الدخول أو طالبي اللجوء بدون مراجعة محايدة لطلبات اللجوء الخاصة بهم. في يومي ١٩ و٢٠ يوليو/تموز ٢٠١٣، قامت عناصر الشرطة المدنية والشرطة العسكرية المصرية باعتقال ما لا يقل عن ٧٢ رجلاً و٩ صبية سوريين من أكمنة مرورية على الطرق الرئيسية في القاهرة. لم يتم على ما يبدو توجيه أي اتهام إلى الباقين منهم قيد الاحتجاز، بمن فيهم طالبي اللجوء المسجلين وتسعة سوريين على الأقل من حاملي تأشيرات الدخول أو تصاريح الإقامة السارية. هددت السلطات بترحيل ١٤ منهم على الأقل إلى بلاد مجاورة لسوريا، بحسب المنظمة.

قال نديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «هناك عداء متزايد في مصر للسوريين الذين فروا إليها طلباً للجوء من الحرب. لكن المناخ السياسي المتوتر ليس عذراً يسمح لضباط الشرطة والجيش باحتجاز عشرات من الرجال والصبية السوريين من المواصلات العامة والزج بهم في السجون دون مراعاة لحقوقهم».

قامت أو تقوم وكالة اللاجئين الأممية، وهي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مصر، بتسجيل ٩٠ ألف طالب لجوء سوري. قالت هيومن رايتس ووتش إنه يتعين على السلطات المصرية كحد أدنى أن تتيح للمحامين ولأفراد المفوضية السامية التواصل مع كافة السوريين المحتجزين لضمان عدم وجود طالبي لجوء مسجلين بين صفوفهم.

منذ قيام الجيش المصري بعزل محمد مرسي عن السلطة يوم ٣ يوليو/ تموز، تغيرت القواعد الحاكمة لدخول السوريين إلى مصر. فمنذ ٨ يوليو/تموز فُرض على السوريين الحصول على تأشيرة دخول وتصريح أمني قبل الوصول إلى مصر، وهو الأمر المنطوي على مشقة بالنسبة للفارين من الحرب. كما تزايد اعتقال السوريين المقيمين في مصر إلى مستويات، وصفها للمنظمة نشطاء يساعدون اللاجئين السوريين في القاهرة، بأنها غير مسبوقة.

وفي ١٠ يوليو/ تموز بدأ مذيعو التلفزة المصرية، على قنوات محلية تشمل «الفراعين» و«أون تي في»، في اتهام الجالية السورية بالانحياز إلى مؤيدي مرسي، فغذوا مناخاً من التوجس والعداء للأجانب. قام مذيع واسع الشعبية، هو توفيق عكاشة، بإمهال السوريين المقيمين في مصر ٤٨ ساعة، قائلاً إن الشعب المصري يعرف أماكن سكنهم، وإن السوريين إذا لم يكفوا عن «تأييد الإخوان المسلمين» بعد ٤٨ ساعة فسوف يدمر المصريون منازلهم.

اعتقلت الشرطة والشرطة العسكرية معظم السوريين المحتجزين بإنزالهم من حافلات وميكروباصات في أكمنة مرورية على طرق القاهرة. على سبيل المثال، ظهرت أكمنة شرطية وعسكرية في مدينة العبور، وهي مدينة جديدة على أطراف القاهرة تضم جالية سورية كبيرة، في توقيت خلع مرسي، كما قال بعض أعضاء الجالية لـ هيومن رايتس ووتش. واعتباراً من ١٩ يوليو/ تموز، بدأت عناصر أمنية في القبض على السوريين من سيارات الأجرة الميكروباص ووسائل المواصلات العامة واحتجازهم من الأكمنة. قال رجل تم احتجازه ثم الإفراج عنه، وكذلك أقارب ذهبوا إلى الأكمنة لجلب جوازات السفر الخاصة بأشخاص تعرضوا للقبض عليهم، قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن كانت توقف المركبات ثم تطلب من جميع السوريين النزول وتقديم الأوراق الثبوتية وجوازات السفر. ولم يتم إبداء أسباب للتفتيش أو الاحتجاز.

قال شهود لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شاهدوا يوم ١٩ يوليو/ تموز عناصر الشرطة العسكرية وهي تحتجز ٥٠ إلى ٦٠ سورياً و٣ رجال من بنغلاديش عند نقطة تفتيش عسكرية على طريق القاهرة-الإسماعيلية الصحراوي. وكان المحتجزون عند نقطة التفتيش في تلك الليلة من بينهم صبيين في سن ١٤ و١٦ سنة. أمرت الشرطة العسكرية الرجال والصبيين بركوب حافلات عند نقطة التفتيش، أخذتهم بعد ذلك إلى جهات غير معلومة.

زود الأقارب والمحامون هيومن رايتس ووتش بمعلومات عن احتجاز ما يقرب من ٤٠ سورياً تم القبض عليهم من أكمنة مرورية واحتجازهم بسجن القناطر على مشارف القاهرة، وكذلك عن ٧ صبية بسجن المرج للأحداث في القاهرة. كما قام نشطاء محليون تواصلوا هاتفياً مع المحتجزين بإعطاء هيومن رايتس ووتش قائمة بأسماء ٣٤ رجلاً وصبياً آخرين احتجزوا يوم ٢٠ يوليو/ تموز بقسم شرطة الشروق، شمالي القاهرة. تم الإفراج عن خمسة من هؤلاء الرجال يوم ٢١ يوليو/ حزيران، بحسب ناشط محلي، لكن الباقين ما زالوا قيد الاحتجاز.

قالت عائلات ١٦ محتجزاً للمنظمة إنهم لم يتمكنوا، لا هم ولا المحامين، من زيارة المحتجزين أثناء الأيام الثلاثة أو الأربعة الأولى من الاحتجاز. تمكن اثنان من الصبية المحتجزين من الاتصال بعمهم في نحو الثانية والنصف مساء يوم ٢١ يوليو/ تموز وقالوا له إنهما فُصلا عن بقية أفراد عائلتيهما الذين كانا يسافران معهم. وقالا إن الأمن الوطني المصري يحتجزهما، وإنّ المسؤولين قالوا لهما إنهما معرضين للإبعاد. وقالا إنهما تعرضا لعصب الأعين وتقييد اليدين، وحصلا على طعام غير كاف.

لم يجر احتجاز الصبيين وفق المعايير الدولية لمعاملة الأطفال، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل. وقال أفراد عائلتيهما لـ هيومن رايتس ووتش إنهم لم يتمكنوا من إجراء أي اتصال مع نجليهم طيلة الساعات الأربعين الأولى من احتجازهما، ولم يجدوا سبيلاً للاتصال بهما أو مقابلتهما لعدة أيام. لم يتم توجيه أية اتهامات إلى الصبيين على حد علم هيومن رايتس ووتش.

يحمل كافة الأفراد السبعة في المجموعة المهددة بالإبعاد وثائق سفر سارية المفعول، وبينهم أربعة مسجلون كطالبي لجوء لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهذا بحسب ذويهم الذين أبلغوا هيومن رايتس ووتش بالوضع. قال المحامون ممثلو الأطفال السبعة المحتجزين إن ملفات القضايا الخاصة بالأطفال تشير إلى أوامر ترحيل، وإنهم معرضون بدورهم لخطر الترحيل الوشيك. قالت هيومن رايتس ووتش إن الأطفال، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، يتطلبون حماية خاصة ولا ينبغي إبعادهم وفصلهم عن عائلاتهم.

بموجب القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان، لا يجوز للحكومة المصرية إرسال أي شخص إلى مكان تتعرض فيه حياته أو حريته للتهديد، أو لخطر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. وقبل ترحيل أي شخص إلى سوريا، يتعين على السلطات المصرية أن تضمن حق جميع طالبي اللجوء القادمين من سوريا في التواصل مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، المسؤولة بموجب اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥٤ مع مصر عن إجراءات تحديد أوضاع اللاجئين في البلاد.

للإطلاع:

www.hrw.org/ar/news/2013/07/25-0/

رسالة من أجل سد الذرائع

محمد سليم

احتفت الأوساط المؤيدة للثورة السورية برسالة الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأميركية، إلى الكونغرس. البعض اعتبرها مؤشراً على تحرك أمريكي وشيك وفعال هذه المرة، فيما اكتفى آخرون بالقول إنها إشارة على أن الأمور داخل الإدارة الأمريكية تسير لصالح الثورة، ولو أخذ ذلك بعض الوقت الإضافي..

ولكن ما الذي قاله ديمبسي في رسالته؟

قدمت الرسالة تقييماً لخيارات استخدام القوة العسكرية الأمريكية في الصراع السوري، مع توضيح أن «الإدارة الأمريكية مازالت تبحث الخطوات، التي يجب أن تتخذها بشأن الحرب الأهلية».

وأوجز ديمبسي خمسة خيارات قال إن «الجيش الأمريكي مستعد للقيام بها وهي: تدريب وتقديم المشورة للمعارضة، وتنفيذ ضربات محدودة عن بعد، وفرض منطقة حظر طيران، وإقامة منطقة عازلة، والسيطرة على الأسلحة الكيماوية».

ببساطة فإن ما قاله ديمبسي هو أن خيارات عديدة مطروحة على الطاولة في شأن الملف السوري، وهو ما يذكر بعبارة «كل الخيارات مطروحة» التي يكررها المسؤولون الأمريكيون منذ أكثر من سنتين. ألم يقل الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن «كل الخيارات مطروحة» في أكثر من مناسبة؟ ألم تكرر وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون هذه العبارة أكثر من عشر مرات؟ ألم يعد وزير الخارجية الحالي جون كيري إلى استخدام العبارة نفسها؟ ألم يردد المتحدثون باسم البيت الأبيض والخارجية هذه الأسطوانة المشروخة حتى السأم؟

ما الجديد الذي أضافه ديمبسي سوى أنه اختار من «كل الخيارات» بعضها، وفصل فيها قليلاً؟!

ربما يكون المهللون قد وقعوا ضحايا للاختزال الذي قامت به وسائل الإعلام، والتي اكتفت بإبراز بعض الفقرات من رسالة ديمبسي التي يتحدث فيها عن الخيارات المطروحة، وتجاهلت بالمقابل تلك الفقرات التي يذكّر فيها بكلفة هذه الخيارات ومخاطرها.

جاء في الرسالة: «بعض هذه الخيارات يكلف الميزانية الأمريكية مليارات الدولارات.. وبعضها الآخر قد يعود بنتائج عكسية على السياسة الأمريكية»..

إنها عودة إلى النغمة الأمريكية ذاتها: يوجد خيارات عديدة مطروحة ولكنها مكلفة وصعبة وقد لا تجدي نفعاً.. فما الذي تبقى من رسالة ديمبسي إذاً؟

ثمة نقطة أخرى يجب ألا تفوتنا وهي وضع الرسالة في سياقها.

كتب الجنرال الأمريكي رسالته رداً على تساؤلات قدمها عضوان بلجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ (السناتور كارل ليفن، رئيس لجنة القوات المسلحة الديمقراطي، والسناتور الجمهوري جون مكين) بعد جلسة صاخبة عقدت لبحث بقاء ديمبسي فترة أخرى مدتها عامان في رئاسة هيئة الاركان المشتركة.. وكان مكين قد هدد بتأخير تمديد فترة ديمبسي إلى أن يرد على التساؤلات بشأن سورية.

هكذا فقد جاءت الرسالة استجابة لضغوط كبيرة، وهو أمر مختلف عما لو كان رئيس الأركان قد خرج من تلقاء ذاته ليدلي بهذا التصريح، فعندئذ كانت ستغدو رسالة أمريكية معبرة وتنطوي على إشارة قوية، أما وقد جاءت في سياق رد على تساؤلات ملحة، فهي لا تعدو كونها مجرد إجراء روتيني..

الموقف الأمريكي على حاله إذاً، ولنتذكر أن ديمبسي نفسه كان قد بشرنا بأن الأزمة السورية تحتاج إلى عشر سنوات.. ومع ذلك يجب ألا يقودنا الإحباط إلى مواقف خاطئة، فصحيح أننا لا نستطيع فرض رغبتنا على القوة العظمى، ولكن الصحيح أيضاً أننا لا نستطيع اليأس منها.

لماذا انتزعت السعودية الملف وماذا فعلت به؟

ياسر عطا الله

يربط كثيرون بين ما تشهده الثورة السورية من مراوحة في المكان وبين نقل الملف السوري من الأيدي القطرية إلى الأيدي السعودية.

قطر - يقول هؤلاء - كانت أكثر ديناميكية، إذ اتسمت بحركة سريعة ونشاط محموم، وكان الشيخ حمد بن جاسم يبدو وكأنه يعتبر القضية السورية قضيته الخاصة.. هكذا كان يجول على العالم، ويظهر في أمكنة مختلفة، ويستثمر جميع المنابر المتاحة، ليتكلم بوضوح وحسم، مطالباً بأشياء محددة تواكب مطالب السوريين وطموحاتهم.

لقد تمكنت الجهود القطرية من حسم موقف الجامعة العربية وجعلتها تتبنى قرارات متقدمة نسبياً، متوجة ذلك بمنح المقعد السوري إلى الائتلاف الوطني، كما لعب القطريون دوراً كبيراً في كواليس الأمم المتحدة، الشيء الذي كلفهم مواجهة قاسية مع الروس.

قدمت قطر دعماً سخياً للمعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، وشكلت مع تركيا ثنائياً ناجحاً في الإشراف على التسليح وفي الدعم اللوجستي، وكان آخر إنجاز قطري في هذا الشأن هو شراء كمية أسلحة كبيرة من مستودعات النظام الليبي السابق ومنحها لمقاتلي المعارضة. كل ذلك جعل الإمساك القطري بالملف السوري يترافق مع زخم كبير في الميدان، وانتصارات على جبهات مختلفة، وتقدم مستمر أوصل الثوار إلى أبواب دمشق..

مع نجاح السعودية في انتزاع الملف بدأت الصورة بالتغير. تضاءل الزخم في الميدان، وتقلص حجم الانتصارات، وأوقف التقدم في المنطقة الوسطى وفي محيط دمشق. سقطت القصير والرستن وحوصرت حمص، وعاد الثوار إلى الشكوى من نقص العتاد والتمويل..

لم تستطع الدبلوماسية السعودية مجاراة نظيرتها القطرية في الحماس وكثافة الحضور. الأمير بندر، الذي يقال إنه يشرف على الملف السوري، لا يظهر إلا نادراً، ووزير الخارجية، الأمير سعود الفيصل، مقل في إطلالاته وتصريحاته، وفي المرات القليلة التي يتحدث فيها عن سوريا فإنه يعود إلى الكلام العام والمناشدات السقيمة..

والأهم أن السعودية سرعان ما انشغلت بالتطورات المصرية وألقت بكامل ثقلها هناك، وحتى لسانها الإعلامي الأبرز، قناة العربية، وجهت ثلاثة أرباع اهتمامها لمصر ولما يجري فيها، بينما تراجع الخبر السوري إلى المرتبة الثالثة وربما الرابعة.. وهذا ما يقود إلى تساؤل ملح: لماذا قاتلت السعودية قطر لتنتزع منها الملف السوري إذا كانت ستركنه على الرف هكذا؟! ربما نكون بحاجة إلى التدقيق في الصورة أكثر، فقطر والسعودية، ومهما امتلكا من هامش حركة، فإنهما مجرد لاعبين إقليميين بدور محدود في لعبة الأمم. لا يملك البلدان تغيير قواعد هذه اللعبة، ولا فرض شروطهما عليها، ولا يستطيع أي منهما أن يقود الدفة وحده ويغير المسار إلى هذا الاتجاه أو ذاك..

في الطور السابق من لعبة الأمم، كان الدور القطري أكثر نجاعة، لما يمتلك من خفة ومرونة في الحركة، وللعلاقة المميزة مع الإسلاميين الذين أرادت واشنطن أن تتحالف معهم.. واليوم، يبدو الدور السعودي أكثر انسجاماً مع الطور الجديد، حيث الولايات المتحدة تعيد حساباتها وتقرر التعايش مع أزمة طويلة في سوريا، كما أنها غيرت رأيها في الإسلاميين والتحالف معهم.

لم تكن قطر وحدها المسؤولة عن ذلك الزخم، وليست السعودية وحدها المسؤولة عن تناقصه. إنها ظروف موضوعية كثيرة. وحسابات دولية معقدة.

وإذا كانت قطر هي رجل المهمات السريعة والطارئة، فإن السعودية هي رجل المهمات الثقيلة والطويلة، والقضية السورية صارت مهمة ثقيلة.. وطويلة.

حرية – العدد (٤٧) ٢٠١٣/٧/٢٩

القاعدة تفتتح (حربها الخاصة).. فماذا بعد؟!

صفوان القادري

دشنت (دولة العراق والشام الإسلامية) حربها الخاصة التي قد تستعر أوارها في الأيام القليلة المقبلة، فقد شن مقاتلو (الدولة) هجوماً عنيفاً على المناطق الكردية في (تل أبيض) التابعة لمحافظة الرقة، وذلك بعد أن خيروا الأهالي، عبر مكبرات الجوامع، بين أمرين: مبايعة أمير الدولة (أبو مصعب) أو الرحيل عن المنطقة.

وكانت (الدولة) قد أفصحت عن أجندتها، التي لا يبدو أن إسقاط النظام بين أولوياتها، عندما أعلنت عداءها الصريح للجيش الحر «العلماني والعميل للغرب»، فقامت باغتيال عدد من قادته البارزين، وتوعدت الباقين بالمصير ذاته.

وسبق لقيادي في الجيش الحر أن تحدث عن معلومات موثوقة تؤكد وجود مشروع لـ (القاعدة)، ممثلة بـ (دولة العراق والشام الإسلامية)، لإنشاء دولة في الشمال السوري عبر السيطرة على كل المنافذ الحدودية مع تركيا من الشرق والشمال، والقضاء على الجيش السوري الحر في المنطقة، مشيراً إلى أن «نقطة الصفر لتنفيذ (الدولة) هجومها على مواقع الحر ستكون في أول أيام عيد الفطر» وأن معبري «باب الهوا وحارم سيكونان الهدفين الأساسيين، الأول للإمساك بمصادر السلاح والذخيرة، والثاني للإمساك بالمال من خلال تهريب النفط الخام».

(الدولة)، وخلافاً لباقي التنظيمات الإسلامية، أسرعت في تطبيق نهجها المتشدد على مناطق سيطرتها، فمنذ أيام، مثلاً، احتجز عناصرها باصاً وجلدوا ركابه، وهم طلاب جامعيون، بذريعة «انحلالهم الخلقي وعدم التزامهم بالشريعة الإسلامية، وخاصة لجهة اختلاطهم بالطالبات»! هذه السلوكيات، وهذه الأهداف المعلنة، أضفت غموضاً إضافياً على التنظيم، الغامض في الأصل، وذكرت بمسيرة جهاد السلف (دولة العراق الإسلامية) في بلاد الرافدين.

في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٦ قام عدد من المجموعات الجهادية في العراق بالإعلان عن تأسيس تنظيم (دولة العراق الاسلامية)، وأبرز هذه المجموعات: مجلس شورى المجاهدين في العراق، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، جند الصحابة، التوحيد والسنة، جيش الطائفة المنصورة... وحسب بيان التأسيس فإن التنظيم (الوليد) يهدف إلى إقامة «دولة الخلافة الإسلامية في المناطق التي يغلب عليها السنة في العراق».

ورغم أن «محاربة كل من الاحتلال الأمريكي والنفوذ الإيراني» هي الأولوية المعلنة، إلا أن (دولة العراق الإسلامية) سارت في سياق مختلف، إذ قامت بسلسلة تفجيرات أوقعت الكثير من الضحايا المدنيين، شيعة وسنة، كما أنها استهدفت المسيحيين العراقيين بعمليات عديدة أبرزها تفجير كنيسة ببغداد، وهو ما عرف بمجزرة سيدة النجاة..

في نيسان من العام ٢٠١٠ قتل أمير (دولة العراق)، أبو عمر البغدادي ونائبه أبو أيوب المصري، في عملية استخباراتية في محافظة صلاح الدين شمال بغداد، فأصدر (مجلس شورى الدولة) بياناً قال فيه إن كلمته قد «اجتمعت على بيعة الشيخ المجاهد أبي بكر البغدادي الحسيني القرشي أميراً للمؤمنين بدولة العراق الإسلامية، وكذلك على تولية الشيخ المجاهد أبي عبد الله الحسني القرشي وزيراً أول ونائباً له والناصر لدين الله أبو سليمان وزير حرب»..

دخلت (دولة العراق الإسلامية) على خط الثورة السورية في التاسع من نيسان الماضي، عندما أعلن أبو بكر البغدادي، في رسالة صوتية، إن «جبهة النصرة ما هي إلا امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها وإن دولة العراق الاسلامية هي من قام بإنشائها ودعمها بالمال والسلاح والرجال»، معلناً «إلغاء اسم دولة العراق الإسلامية وإلغاء اسم جبهة النصرة، وجمعهما تحت اسم واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام وذلك لضرورة شرعية أسمى»، وهو ما رفضه أبو محمد الجولاني، قائد جبهة النصرة، ليتدخل على إثر ذلك زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، الذي أقر بقاء (دولة العراق الإسلامية) وجبهة النصرة كفرعين مستقلين يتبعان للقاعدة، وينشط الأول في العراق والثاني في سوريا.

غير أن البغدادي أصر على موقفه، إذ قال في رسالة صوتية ثانية: «الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية ما دام فينا عرق ينبض أو عين تطرف.. ولن نساوم عليها أو نتنازل عنها، حتى يظهرها الله أو نهلك دونها».

وهكذا ظهر تنظيم إسلامي جديد في الساحة السورية هو (دولة العراق والشام الإسلامية)، وسرعان ما كسب بعض النفوذ في ريف إدلب الشمالي، وريف حلب الشمالي، وريف اللاذقية، وريف حمص.

علاقة (الدولة) بجبهة النصرة هي من بين الأشياء الغامضة التي تحيط بكلا التنظيمين. هل يتبادلان العداء؟ أم يمارسان لعبة توزيع الأدوار؟ أم تجمعهما العلاقة التي تجمع بقية التنظيمات: تنسيق حيناً وصدام حيناً وحذر أحياناً؟

يقول مطلعون إن التنظيمين يختلفان من حيث التركيبة والأهداف، فـ (الدولة) تضم أفراداً عرباً وأجانبَ مع القليل من السوريين، فيما (النصرة)، على العكس، تضم السوريين مع قليل من جنسيات أخرى.

(الدولة) تولي كل اهتمامها لإقامة الدولة الإسلامية، وهي تَشرع بذلك منذ الآن دون أن تنتظر سقوط النظام، أما (النصرة) فتتخذ إسقاط النظام هدفاً أساسياً قبل أن تتحدث عن شكل الدولة المقبلة..

ويقول بعض قادة النصرة إنهم يأخذون على (الدولة) عدم استفادتها من تجربتها في العراق، حيث افتقدت، بسبب سلوكها الفظ والخشن، إلى الحاضنة الشعبية، واستعدت من يفترض أنها جاءت للدفاع عنهم (صحوة الأنبار)، ويؤكد هؤلاء القادة أنهم أخذوا هذا الدرس بعين الاعتبار فاتبعوا، على خلاف (الدولة)، نهجاً أكثر مرونة في علاقتهم بالآخرين على الساحة السورية.

تذهب روايات عديدة إلى أن ظهور (دولة العراق والشام الإسلامية) قد تسبب في انشقاق (جبهة النصرة)، إذ انسحب المقاتلون الأجانب منها، فيما بقي السوريون

وحدهم، وتقول وسائل إعلام مقربة من الاستخبارات الغربية إن «المعسكر السوري داخل الجبهة انهار فعلياً، وإن قائده أبو محمد الجولاني توارى عن الأنظار، وإن مقاتليه انفضوا من حوله وانضموا لجماعات إسلامية معارضة أخرى».

لا تبدو هذه الروايات مؤكدة، فالوقائع على الأرض تبين استمرار (النصرة)، بل وتوسعها نسبياً، وقد حملت الأيام القليلة الماضية أنباء عن معارك ضارية خاضتها (الجبهة) دون أن يظهر افتقادها للزخم..

غير أن الثابت هو أن تنظيم (أبو بكر البغدادي) لا يزال يعاني من صعوبة الحركة وإمكانية بسط النفوذ، فهو يتحرك في أوساط شعبية غير مرحبة، ويجابه تنظيمات ذات وزن ومصداقية..

والأهم هي الشكوك التي تحيط بالتنظيم وأجندته، حتى أن البعض يربطون (الدولة) بالحسابات الإيرانية، مستندين إلى إشاعات حامت حول علاقة غامضة ربطت طهران بـ (دولة العراق الإسلامية) والتي، وإن جاهرت بالعداء لـ «المشروع الصفوي الفارسي»، فإنها خدمت الأهداف الإيرانية في العراق..

بعيداً عن هذه النظرية، يكفي أن تكون (الدولة) فرعاً من (القاعدة) لنقف أمام أجندة خاصة لا تعترف بأهداف الشعب السوري وآماله وطموحاته، وكذلك لنقف أمام أسئلة محيرة، فالتنظيم الذي صنع الألغاز في أفغانستان والعراق، لن يأتي إلى هنا ليحل ألغازه دفعة واحدة..

جرس الخطر يُدق في سوريا مجدداً، وهذه المرة على يد القاعدة.. فهل من مغيث؟!

الثقافة حين تتناسى الآخر

ما بين رأس المعري وضريح خالد ابن الوليد مثالاً

يارا بدر

تعاطى الكثيرون مع القصف الهمجي الذي تعرّض له جامع الصحابي «خالد ابن الوليد» في حمص باعتباره حدثاً عسكرياً- سياسياً، يأتي في سياق خراب وتدمير مدينة عريقة في تاريخ سوريا تعتبر اليوم عاصمة الثورة السورية لعدّد الضحايا الذي قدمته، شهداءً ومعتقلين ومفقودين وضحايا، المدينة التي كانت أول من أغاث حراك درعا وهتف (يا درعا حنّا معاكي للموت) واشتهرت بأغاني ثوّارها ورقصهم كتف بكتف، كما اشتهرت بمجزرة الساعة وبإبداعات شعبها العظيم.

دمار الجامع رافقه العديد من صرخات الاستغاثة من قبل ناشطين سوريين وحمصيين بخاصة، لكنه لم يعلو على صوت قذائف الهاون، التي تضرب في حيّ الخالدية الحمصي الذي يحتضن بناء الجامع منذ أوائل شهر تموز بعد أن نجحت قوات حزب الله اللبناني في احتلال مدينة القصير ومن بعدها تلكلخ الهامتين عسكرياً، وفي إعادتهما إلى السيطرة المشتركة لها مع النظام السوري. تدمّير الجامع بقببه التسعة متباينة الأحجام، وأعمدته وجدرانه، وكان استهدافه قد أدى إلى نشوب حريق ضخم في أحد أجزائه يوم ٢٩ حزيران ٢٠١٣، إلاّ انّ استهداف القبر الذي يحوي رُفاة الصحابي والمُقاتل العسكري الشرس «خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي» (توفي سنة ٢١ هـ / ٦٤٢م) وتدميره كان يوم ٢٢ تموز ٢٠١٣.

دُمّر الجامع الذي يعود بناءه إلى القرن السابع الهجري، ويعتبر واحداً من أهم المعالم الإسلامية والحضارية، صُمّم البناء وفق الطراز المملوكي وتمّ تجديد بناءه في القرن الـ١٩ م علي يد السلطان عبد الحميد الثاني. ومرّ الخبر على مرارته مرور الكرام، لم يحظَ بقليل من الضجيج الذي أثاره دمار الجامع الأموي في حلب حين احترقت مكتبته التاريخية ودُمرّت مئذنته الشهيرة، يُعتبر الأموي أحد مواقع التراث العالمي، ويعود تاريخ بنائه إلى العصر الأموي (٧١٦ م). يومها كان للناشطين المدنيين على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي دورٌ كبير في الضجيج الذي لحق بنكبة دمار المبنى الأثري، في حين أنّ قلّة منهم من استنكرت وثارت والتزمت بالتضامن ولو عبر وسائل التعبير الشفوية على مواقع التواصل الاجتماعي مع دمار جامع الصحابي الذي لقبّه الرسول محمد (ص) ب «سيف الله المسلول»، وحتى بعد استهداف قبره بما يحمل من دلالات، مُبقين الساحة فارغة لغضب الناشطين الإسلاميين على طيف التزامهم وتشدّدهم الإسلامي. علماً أنّ «لجان التنسيق المحلية» وهي من فصائل الحراك الثوري المعروفة بصبغتها العلمانية، أصدرت بياناً اتهمت فيه قوات النظام بارتكاب «جريمة جديدة» بحق الإرث الإسلامي والحضاري والإنساني، بتدمير ضريح خالد بن الوليد في حمص.

هنا ليس لنا إلاّ أن نتذكر، كما فرضت علينا تعليقات بعض الناشطين الإسلاميين، المقاربة مع حادثة الاعتداء على تمثال «أبي العلاء المعرّي» من قبل جماعة «النصرة» الإسلامية المرتبطة بالقاعدة، والتي قامت بقطع رأس التمثال الشهير في شباط ٢٠١٣. و«المعرّي» (٩٧٣-١٠٥٧م)، شاعر وفيلسوف وأديب عربي من العصر العباسي، عُرفَ عنه آراءه المُشككة بالدين، وانتقاد الكثير من أفكار الدين الإسلامي وأعمقها بالمعنى القدّسي، ومن أشهر أقواله: (اثنان أهل الأرض ذو عقل بلا دين وآخر دينّ لا عقل له). إثر الاستهداف قام العلمانيون والمثقفون والناشطون المدنيون ولم يقعدوا، كتبوا المقالات، واستشفوا الخطر القادم من الشمال، محمّلاً برائحة أفغانستان وسواها من التجارب المأساوية في تاريخ الحكم ذي الصبغة الإسلامية المُتطرّفة، أدانوا وندّدوا وناشدوا وتضامنوا حتى أنّ قسماً أسّس صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» باسم «أحفاد أبي العلاء المعري».

قد يضع الإسلاميون مقاربتهم موضع اللوم الصرف وهذا حقهم، ولا بُد لنا أن نضعها في موضعها الثقافي، فهل استهداف قامة عسكرية بارزة مثل قامة «خالد ابن الوليد» وهو القائد العسكري الذي يُعرف عنه أنّه لم يخسر في معركة من معاركه المئة التي خاضها، وكان من أهم القادة الذين مدّوا الفتوحات الإسلامية بقوّتها ومن أهمها فتح مكة، وعُرفَ بذكائه وحنكته العسكرية، هل استهداف قبره الذي يَضمُّ رفاته أقل شأناً بالمعنى الفكري في مستوى التاريخ الإسلامي من استهداف قامة فكرية في التاريخ الإسلامي مثل قامة «أبي العلاء المعرّي» برمزية هذه القامة وفكرها الثوري؟! أمّ أنّ ربط اسم «خالد ابن الوليد» بنصرة الإسلام يُغيّر من المعادلة شيئاً في الموقف من استهداف إرث تاريخي وحضاري هو ملك لبلد بأكمله؟! وهل هذا أمر لا ينتهك الحقوق الثقافية والدينيّة؟! بقدر ما ينتهك قطع رأس تمثال «أبي العلاء المعرّي» من الحقوق الثقافية والفكرية؟!

يوم استهداف التمثال غابت أصوات الناشطين الإسلاميين وقادة الجماعات الإسلامية تقريباً، لكن هل يجوز المعاملة بالمثل؟! وأين هو صوت الحقوقي في سوريا؟! أين هو صوت العقل وصوت من خرج مطالباً بالحرية والكرامة للسوريين، الكرامة غير المنقوصة والتي ترفض أيّ انتهاك لحقوق الإنسان؟! اليوم تنحو أصوات الكثير من السوريين إلى الشمال، إلى مقاومة الخطر الموجود في المناطق المُحرّرة من سيطرة النظام والتي تسيطر عليها عسكرياً قوّات إسلامية مُتشدّدة ترتبط بتنظيم القاعدة «مثل «دولة العراق والشام الإسلامية» وجبهة «النصرة» وتحاول فرض سياستها المتشدّة على المجتمع، فتعتقل تعسّفيّاً النشطاء السلميين، نشطاء المجتمع المدني والمنادين بالدولة المدنية في سوريا، تجلّد وتعذّب وتقيم حد الردّة، تطرد الإعلاميين وتختطف، وتجابه رافضيها بقوّة الرصاص وحكم الموت رافعةً حجتها بنصرة الدين الإسلامي والسَلف الصالح.

لكن يجب الانتباه إلى أنّ المدنيين المحاصرين في حمص منذ أكثر من عام، والتي تحاول قوات النظام استعادتها مدعومة سياسياً وعسكرياً من تحالفات عالمية عدّة ومن عناصر حزب الله اللبناني، يوجد بينهم من يأس من صمت العالم وخذلانه، وفي الفيديوهات التي خرجت من حمص تندّد باستهداف الجامع الأثري وقبر الصحابيّ لم نشاهد رجُلاً مُلتحياً حليق الذقن، شاهدنا شباباً غاضباً متألماً يجب علينا الوقوف إلى جنبه، ولو بالكلمة، وهي أقل ما نملك أمام موتهم اليومي، وإلاّ نقيم حاجزاً من حوار أصمين في غدنا القادم.

على شاهدة قبر «خالد ابن الوليد» نُقِشَت ما يُقال أنّها آخر كلماته:

(لقد شهدت مائة زحف أو زهاءها، وما في بدني موضع شبر إلاّ وفيه ضربةٌ بسيف أو رمية بسهم أو طعنة برمح، وها أنا ذا أموت على فراشي حتف أنفي، فلا نامت أعينُ الجبناء).

إرهاب حزب الله.. بانتظار محاكمة قياداته

جورجيت أسعد

بعد جدل استمر ثلاثة أشهر، نجحت بريطانيا بإقناع شركائها الأوروبيين بإدراج الجناح العسكري لحزب الله اللبناني على قائمة المنظمات الإرهابية، وتم إقرار ذلك في الاجتماع الشهري لدول الاتحاد ال٢٨ في بروكسل يوم الاثنين ٢١/ تموز الراهن. مع الاشارة إلى أن الولايات المتحدة تصنف حزب الله كمنظمة إرهابية منذ ١٣ سنة، دون أن يؤثر ذلك في نشاطات الحزب أو سياساته.

ومع أن القرار الأوربي يستند إلى أدلة واضحة على ضلوع الجناح العسكري في أعمال إرهابية، إلا أن ممانعة أوربية أعاقت القرار سابقاً بعضها لحساسيات المشاركة الأوروبية في قوات «اليونيفيل» التي سبق للحزب وأن قام بالتحرش بها، بحيث طالبت فرنسا إما بسحب هذه القوة، أو منحها تفويضاً بالرد غير مدرج في قرار القبعات الزرق أصلاً. وبعض من الأوروبيين يخشون حقيقة استهداف مصالحهم في أوروبا أو المنطقة، وبعضها لكون الحزب جزءاً من الدولة اللبنانية التي لم تشأ التورط في هذا الموقف. بل ذهب وزير خارجية لبنان عدنان منصور لتأكيد أن الجزب من أهم مكونات المجتمع اللبناني، وأنه «لا يمكن الفصل بين الجناحين السياسي والعسكري للحزب».

لذلك يعتبر القرار الأوروبي ضعيفاً حين فصل بين الحزب وبين جناحه العسكري، فالحزب وجد أصلاً كميليشيا مسلحة، قبل أن يُشارك بالانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ والتي أدت لافراز جناح سياسي نظرياً. فاذا اعتبرنا اليوم الجناح العسكري للحزب إرهابياً فماذا عن السيد حسن نصر الله الذي يقود الحزب ككل؟

ومن مؤشرات ضعف القرارالأوروبي تغاضيه عن الاشارة إلى ممارسات حزب الله في سوريا، التي أشار إليها وزير الخارجية الأسباني خوسيه غارسيا مارجالو حين قال «لا يمكننا أن نغض الطرف عن مواقف الجناح العسكري لحزب الله في سوريا». ومن هنا أهمية الذهاب في الموقف الأوروبي إلى إجراءات قانونية كمحاكمة قيادات الحزب كمسؤولين عن جرائم حرب في سوريا وغيرها.

كاريكاتير العدد

معرض الريحانية.. والمبدعون في المناطق المحررة

فداء يونس

يقام في العشرين من شهر رمضان في الريحانية على الحدود التركية السورية، ضمن «مقهى اناطوليا» بادارة الناشط السوري عبدالحميد برو، معرض فني لمبدعين من محافظة الرقة المحررة، بمشاركة مجموعة اطفال الرقة المبدعون، التشكيلي خليل حم سورك، النحاتة فاطمة محمد، نهاد عبد القادر تصوير ضوئي، زهير هوشو، التشكيلية أمل عطار، محمد العكلة، اسماعيل العجرة، ابراهيم شلاش، حسن مصطفى، والأعمال اليدوية لنساء من الرقة.

وهو معرض استعادي، إذ سبق وأقيم منذ أكثر من شهر في الرقة كأول معرض فني في المناطق المحررة، وهو معرض خيري يقام لصالح صندوق الاغاثة لمساعدة الاسر المحتاجة، تحت اشراف فريق عمل اطفال الرقة المبدعون، لأجلكم مجموعة مشاريع تنموية خيرية بالتعاون مع تجمع نساء الثورة السورية وتجمع رؤيا للتغيير.

وسينتقل هذا المعرض إلى مدينة «غازي عنتاب» بالتعاون مع مركز التدريب الإعلامي ، كما سيقام بتاريخ ١٥/ ١٢/ من هذا العام معرض في مدينة ليون الفرنسية للوحات أطفال الرقة البدعون بمشاركة المبدرب الفني للمجموعة الفنان خليل حمسورك. وتعبر أعمال الاطفال عن تطلعاتهم وطموحاتهم وأحلامهم في ظل الثورة السورية. وهي منفذة بألوان الباستيل والمائي والغواش.

بالاضافة لمجموعة أعمال يدوية منسوجات وهدايا قامت بتنفيذها مجموعة نساء لصالح المعرض وهي اعمال تعبر عن روح الثورة. وتهدف إلى تنمية النهارات الحرفية، وتشغيل بعض العائلات في هذا الاطار كفرصة عمل وإباع، وأن نشهر موقع «أطفال الرقة المبدعون» لأن جزء من بيع الاعمال يعود للأطفال المشاركين بالمعرض.

يذكر أن عمل الفنان حم سورك بدأ مع الاطفال في العام ٢٠٠٠، وبالتنسيق والتعاون مع عدد من الجمعيات الأهلية، أسرة الإخاء السورية، جمعية الإعاقة السمعية، معهد الاعاقة السمعية، سجن الاحداث، جمعية المكفوفين، جمعية الايتام.

حم سورك من مواليد الرقة ١٩٦٩، التحق في مركز الفنون التشكيلية وعمره ١٢ عاماً، ودخل السجن كسياسي عام ١٩٨٧ وعمره ١٨ عاماً فقط، حيث تابع إهتمامه الشخصي بالرسم، واشتغل أكثر على موضوع الحرق على الخشب، حيث أنجز في سبع سنوات ما يقارب ١٠٠٠ لوحة زينت بيوت أصدقائه من معتقلي الرأي في سجن صيدنايا العسكري، وكان يشتغل بأدوات بدائية، في ظل منع دخول الأدوات الكهربائية إلى السجن. حيث يقول: يتضمن الحرق على الخشب نوعاً من التناقض، لما تحمله النار من فعل إلغائي إزاء الخشب، وفن الحرق على الخشب يشكل صيغة تصالح جمالي بينهما، هدفه الحصول على عمل فني ومسحة إباعية.

أقام العديد من المعارض الفردية والجماعية، ومعارض مهمة مع طلابه الأطفال في معهد الاعاقة السمعية، وفي مديرية الثقافة بالرقة/ قسم ثقافة الطفل، حيث نال ٩٨ جائزة محلية وعالمية، واشتهر كمدرب وأستاذ لتعليم الرسم للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمكفوفين وأصحاب الإعاقة السمعية، وحتى الأيتام والموقوفين في سجن الأحداث، وقد كرّم في أكثر من مناسبة، كما صورت الجزيرة الاخبارية فيلما وثائقيا حول تجربته عام ٢٠٠٧ بإسم «زمام المبادرة».

يقول حول تجربته مع الأطفال: أنا أنظر إلى الطفل وأراهن عليه من حلال المستقبل، ومن خلال تقديم قدوة حسنة له، يمكن تمثلها من خلالها العمل الابداعي ومتعة اكتشاف الجمال في الأشياء وفي الناس والحياة، أنا أنظر إلى الأطفال على أنهم أشخاص كبار، وهذا ينمي لدي ه لغة الحوار والمكاشفة، باتجاه عفوية صادقة تلامس أعماق الطفولة.